

إشكالية الحد من الفقر في ظل حكم لا يعتمد التوزيع العادل للمكاسب

- تفعيل إستراتيجية المشاركة لمكافحة الفساد من أجل الفقراء في الجزائر -

* أ. بن بوريش نشاط الدين، جامعة سطيف 1 ، الجزائر.

** أ. مراكشي حياة، جامعة سطيف 1 ، الجزائر.

ملخص:

تُفرض العولمة على كل دول العالم نتيجة الهيمنة والتبعية التي تعاني منها غالبية البلدان النامية ومن بينها الجزائر، والتي رغم جراحها إلا أنها نهضت وبدأت خطوات طموحة في الاندماج الكلي خشية البقاء على الهامش، وهذا ما يعني أن الحكم الراشد ضروري لإدارة الموارد العامة وحل المشاكل بفعالية وبطريقة تستجيب للاحتياجات الأساسية للمجتمع على أساس المشاركة العامة والمساءلة والشفافية، فكلما قلت الشفافية وقلت الرقابة واتبعت إجراءات غير موضوعية في التعيينات كلما زاد الفساد وازداد معه الفقر، فالفقراء سوف لن تكون لهم الفرصة في ظل حكومة ضعيفة لا تمكنهم من المشاركة والمنافسة العادلة، فعملية المشاركة الفعالة هي عامل رئيسي في نجاح أي إستراتيجية للحد من الفقر. كما أن إستراتيجية مكافحة الفساد من أجل الفقراء تكون أكثر فعالية عندما تعزز الحقوق الأساسية للمواطنين.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الفساد، الحكم الراشد

Resumé

La mondialisation impose à tous les pays du monde en raison de la domination et de subordination vécue par la majorité des pays en développement, y compris l'Algérie, Et que, malgré ses blessures, mais ils se sont levés et ont commencé une des mesures ambitieuses dans la fusion globale, craignant de rester sur la touche, et Cela signifie que la bonne gouvernance est nécessaire pour la gestion des ressources publiques et à résoudre les problèmes efficacement et de façon à répondre aux besoins de base de la communauté sur la base de la participation du public, la responsabilité et la transparence, et Chaque fois que la transparence et les procédures de contrôle diminué et suivis des procédures non objectifs dans les nominations, plus la corruption et la pauvreté ont augmenté avec, alors que les pauvres ne auront pas une occasion sous la faiblesse du gouvernement qui ne leur permet pas de participer et de concurrence loyale, le Processus de participation efficace est un facteur clé dans la réussite de toute stratégie visant à réduire la pauvreté, ainsi que la stratégie anti-corruption pour les pauvres sera plus efficace quand elle renforce les droits fondamentaux des citoyens.

Mots clés:

pauvreté, corruption, bonne gouvernance.

* nachat48@hotmail.com

** hayethayet33@hotmail.com

مقدمة:

إن ظهور مجالات جديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة أدى إلى تراجع قرارات السيادة الوطنية للدول وانتقال مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق وطنية، وهكذا نجد ظهور وظائف جديدة للدولة والتي ترتبط كذلك بفلسفة الحكم الراشد مثل: محاربة الفقر والتخفيف من حدته، محاربة الفساد الاقتصادي، حماية المستهلك، الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي، حماية البيئة، فلا ينبغي لبلد كالجزائر قبول النماذج المقولبة والمفخخة المملاة من أطراف متعددة لا تعرف الواقع الجزائري، وإنما العودة المبكرة لجذور وأسس الدولة الجزائرية عبر التاريخ، والتي وكما عالج أبرزها الأمير عبد القادر والشيخ عبد الحميد بن باديس في تقديم مقارنة حول الحكم الراشد لا على المستوى المحلي فقط وإنما في إطار عالمي كفيل بخلق مجتمع دولي تسوده الحرية الحقيقية والشفافية الحقيقية والديمقراطية الحقيقية النابعة من الفطرة الحسنة للإنسان، ومنه نستخلص أن الحكم الراشد يمكن أن يقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة.

فالبلدان التي تعاني من الفقر المزمن تعتبر منابتا خصبة للفساد بسبب استمرار عدم المساواة الاجتماعية، و التفاوت في الدخل، و رداءة الحوافز الاقتصادية، و قد لا تكون البلدان الفقيرة قادرة على تخصيص مصادر تكفي لإنشاء و تنفيذ أطر قانونية فعالة وعلى نحو مماثل، فإن الإنسان عندما يكون محتاجا قد يميل إلى إسقاط المبادئ الأخلاقية من حساباته و يتورط بالفساد نتيجة ذلك، بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يفاقم الفساد عدم المساواة في الدخل الذي يرتبط بتباطؤ النمو الاقتصادي، فالحكم الرشيد أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر، فالحكومة التي تستجيب بقدر أكبر لاحتياجات ورغبات الفقراء تستطيع أن تحسن نوعية عيشهم، لذا يمكن اعتبار مستوى إدارة الحكم عنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية والسياسية للبلد، غير أن هذين الجانبين من التنمية يتعرضان للخطر بفعل الفساد الذي يشوه الاقتصاد، فقبل تجسيد آليات الحكم الراشد ومكافحة الفساد للحد من الفقر على أرض الواقع لا بد من تجسيد أفكار الحكم الراشد والتنمية في أذهان النخب الحاكمة أولا و قبل كل شيء،" فالتنمية الميدانية تقتضي تنمية ذهنية بالأساس".

من خلال ما سبق يمكن أن نطرح التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن الحد من الفقر في ظل حكم لا يعتمد التوزيع العادل للمكاسب؟

ومن أجل الإجابة على التساؤل المطروح تم اتباع الخطة التالية:

المبحث الأول: ماهية الفقر وآثاره

لقد أثار مسألة تحديد مفهوم الفقر مناقشات عديدة ووجهات نظر متباينة، كونها لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وفنية تنمو باضطراد، وهي كغيرها من المفاهيم الأساسية والظواهر الكبرى صعبة التعريف لأنها لا يمكن أن تحدد بصورة جامعة ومائعة¹.

المطلب الأول: تعريف الفقر: الفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو مفهوم يعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس، والخلفيات الفكرية للباحثين والمفكرين وغيرها من أسباب الاختلاف ولكن من المؤكد أن مفهوم الفقر شهد تطورا وتحولا نوعيا، يمكن تقسيمه إلى قسمين:

أولاً: المفهوم التقليدي للفقر: يركز على الجانب النقدي أو المادي بشكل عام، وهناك مكونان مهمان يبرزان في أي تعريف للفقر من هذا المنظور وهما مستوى المعيشة والذي يمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محددة، مثل الغذاء والملبس والسكن وحد أدني من الموارد لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل².

ومن بين تعاريف الفقر من هذه الواجهة نذكر:

■ **الفقر:** هو الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية بما في ذلك الغذاء، ويدخل أيضا في هذا المفهوم الحاجة إلى توفير فرص العمل، ويشمل الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل بجانب الدخل فمن يفتقر إلى هذه المفردات يعد فقيرا³.

■ **الفقر:** هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة⁴؛

■ **الفقر:** هو الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها المرء إلى الدخل الكافي للحصول على مستويات دنيا من الغذاء والرعاية الصحية والملبس وكافة الضروريات وهو ما يعني عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية⁵.

فالملاحظ على كل التعاريف السابقة أنها تركز على الفقر من الجانب المادي وهو ما أدى إلى ظهور المناهج المتعددة الأبعاد للفقر في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، والتي تعتمد مفاهيم حديثة للفقر تعكس نظرة جديدة لهذا المفهوم الذي لم يعد مجرد الافتقار إلى ما يكفي من المال.

ثانياً: المفهوم الحديث للفقر: في إطار المناهج الحديثة لتحديد مفهوم الفقر ظهر منها مفهومان للفقر: الأول معبر عنه بشعور الضعف وسهولة التأثر بالمخاطر الخارجية وصددمات حالات العجز الذاتي في الدفاع عن النفس، أما الثاني فهو نقص المشاركة في اتخاذ القرار، سواء كان هذا النقص في إدلاء الأصوات أم في الحقوق السياسية، والذي يوصف عادة بأنه شعور بالضعف، ووصفه البعض بأنه الميزة الجوهرية للفقر، لذا أصبح التخلص من جميع أنواع التمييز والتهميش على أساس المستوى الاجتماعي والجنس والدين والعرق هو أساس للتخلص من بعض الأسباب الأساسية للفقر⁶، وكذا تعزيز احترام كافة حقوق الإنسان المدنية والثقافية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية⁷.

المطلب الثاني: أبعاد الفقر وآثاره: يتم التطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولاً: أبعاد الفقر

الفقر كحرمان متعدد الأبعاد	
القدرات	المميزات أو الخصائص
الاقتصادية	القدرة على توليد الدخل، الاستهلاك، ملكية الأصول التي لا غنى عنها لتحقيق الأمن الغذائي، الرفاه المادي، المكانة الاجتماعية
الإنسانية	تستند على الصحة والتعليم والتغذية والمياه الصالحة، والسكن (جميع العوامل الأساسية لرفاه الأفراد والحاسمة لتحسين سبل عيشهم)
السياسية	حقوق الإنسان، الحق في أن يسمع، ويؤثر في السياسات العامة والأولويات السياسية، والحرمان من الحريات الأساسية، وحقوق الإنسان هي احد الجوانب الرئيسية للفقر.
الاجتماعية والثقافية	القدرة على المشاركة كعضو ذو قيمة (له تأثير) في المجتمع، هذه القدرات راجعة إلى الوضع الاجتماعي والكرامة وغيرها من الشروط الثقافية للانتماء للمجتمع، والتي تعتبر ذات قيمة عالية من الفقراء أنفسهم.
حمائية (دفاعية)	القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والخارجية

Source: Angelo Bonfiglioli, **le pouvoir des pauvres la gouvernance locale pour la réduction de la pauvreté**, fonds d'équipement des nations unies, Etats-Unis d'Amérique, 2003, p:17

ثانياً: آثار الفقر متعدد الأبعاد: يمكن تلخيص آثار الفقر في النقاط التالية⁸:

- الضعف والحمول مما يؤثر على الكفاءة الإنتاجية؛
- الأحوال الصحية للفرد والمجتمع وانتشار الأمراض المهلكة (مثل نقص المناعة وسوء التغذية)؛
- انتشار البطالة؛
- عدم المساواة في الحقوق الخدمية؛

إشكالية الحد من الفقر في ظل حكم لا يعتمد التوزيع العادل للمكاسب - تفعيل إستراتيجية

المشاركة لمكافحة الفساد من أجل الفقراء في الجزائر -

-زيادة معدلات الوفيات الخاصة وسط الأمهات والأطفال ؛

-هبوط دخل الأسرة وقلة الاستهلاك والجوع؛

-ا لافتقار إلى التعليم والمهارات الفنية؛

-سوء توفير المرافق العامة وإدارتها (الصحية والتعليمية، والخدمية - المياه والإصحاح)؛

-التأثر بالصدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

-نشوء التمييز العنصري والعربي والديني والجنسي والاجتماعي؛

-عجز الفرد عن تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء والمأوى واللوازم الضرورية؛

-زيادة نسبة الحروب والصدمات والصراعات والإرهاب وتغذية ظواهر العنف؛

-التدهور البيئي ونضوب الموارد(المياه، والمراعي، والحياة البرية والبرمائية، والتربة .. .)؛

-عدم استخدام الموارد الطبيعية بطرق مستدامة؛

-الإدارة غير المستدامة وغير المتكاملة للموارد؛

-الركود الاقتصادي وتراجع حجم الأموال الموجهة للزكاة والهبات والإعاشة وأعمال الخير والإحسان؛

-التوزيع غير المتكافئ لمشروعات التنمية والبناء (الفجوة التنموية.)؛

-ارتفاع تكاليف السكن والمأوى(الفجوة السكنية.)

المبحث الثاني: الفساد والحكم الراشد

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم حول الفساد والحكم الراشد من خلال ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الفساد: يمكن فهم مصطلح الفساد من خلال التعرف على معناه وأنواعه وأسباب حدوثه كالتالي:

أولاً: تعريف الفساد: يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد على أنه إساءة استعمال السلطة العمومية أو المنصب للمنفعة الخاصة،

سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش، أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس

و رغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها خُدام الدولة و الموظفون العاملون، فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص⁹؛

وتعرفه منظمة الشفافية الدولية على أنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة؛ أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه إساءة استعمال

الوظيفة العامة للكسب الخاص¹⁰. **الفساد = (الاحتكار للسلطة+حرية التصرف)- (مساءلة+شفافية+نزاهة)¹¹.**

ثانياً: أنواع الفساد: للفساد عدة أنواع وتصنيفات سوف نقتصر على بعضها نظرا لتعددتها:

1. وفق انتماء الأفراد المنخرطين في الفساد: هنا يمكن التمييز بين نوعين، فساد القطاع العام وهو استغلال النشاط العام خاصة في

تطبيق أدوات السياسات المالية والمصرفية¹²، والقطاع الخاص يتمثل في استغلال نفوذه بفضل ما يملكه من مال للتأثير على السياسات

الحكومية من خلال انحرافها نحو طبقة معينة من الأفراد¹³؛

2. من حيث حجم الفساد: ويمكن التمييز بين نوعين من الفساد وهما الفساد الكبير ويطال غالبًا كبار المسؤولين في الدولة وصناع القرار

ومن أمثلته الاستيلاء على المال العام كما يتسم هذا النوع من الفساد بكونه منظماً، وعادة ما ينتشر في الدول الضعيفة¹⁴، أما الفساد

الصغير فيقوم به عادة صغار الموظفين عبر الاختلاسات الصغيرة وتلقي الرشاوى وغيرها، ويتسم بكونه غير منظم في أغلب الأحيان¹⁵؛

3. من حيث طبيعة العلاقة بين طرفي الفساد: يمكن تقسيم الفساد هنا إلى فساد قسري(جبري) حيث يجبر فيه المستهلك أو طالب

الخدمة على دفع الرشوة وإلا تأخر حصوله على الخدمة وتعطلت مصالحه، وربما لا يستطيع الحصول عليها، وفساد تأمري حيث يتفق فيه

أطراف الفساد على تجنب الدفع للحكومة ودفع مبلغ أقل للموظف الحكومي كدفع مبلغ لموظفي الجمارك للسماح بدخول السلع

الخاضعة للضريبة الجمركية بدون تقاضي هذه الضريبة أو تخفيضها عما هو مقرر؛

4. من حيث نطاق الفساد: بالنظر إلى الفساد من زاوية نطاق ممارسته، وما إذا كان يتم داخل حدود البلد أو يتجاوزها فإنه يتم تقسيمه إلى قسمين: **الفساد المحلي**: وهو الفساد الذي يتم داخل حدود البلد، ويقتصر على أطراف محليين ويتم عادة عند التقاء القطاع الخاص بالقطاع العام في معاملة ما، أما **الفساد الدولي**: وهو الفساد الذي يتجاوز حدود الدولة، وذلك عند تعامل الدولة مع أطراف خارجية حيث تقوم الحكومات في الدول النامية بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات من الخارج، وقد يتم دفع الرشاوى والعمولات للتعاقد مع شركات أخرى، مما يدفع الشركات الأجنبية إلى دفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات في الدول النامية.

ثالثاً: أسباب الفساد: تتعدد أسباب انتشار الفساد وتختلف من بلد لآخر، ويمكن حصرها فيما يلي:

- **تدخل الحكومة في الاقتصاد:** قد تكون الأطراف الخاصة على استعداد لدفع الرشاوى للمسؤولين الحكوميين للحصول على أي ربح يمكن تولده القواعد التنظيمية¹⁶؛

- **انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين:** حيث تحذر إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي من مخاطر التخفيض الشامل لأجور الخدمة المدنية الذي يمكن أن يفضي إلى الارتفاع في السلوك الفاسد¹⁷، كما يشير بعض الدارسين إلى العلاقة العكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الخاص أو القطاع الصناعي¹⁸؛

- **عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية؛**

- **عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية:** إذ أن وجود نظام قانوني عادل فاعل، إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد؛

- وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة وتضخم الجهاز الإداري؛

- قد تساهم العوامل الاجتماعية في خلق بيئة من الأرجح أن يسفر توافر الربح فيها عن سلوك تكسبي¹⁹، فعندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم، ويتم التوظيف حسب الإتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية في المناصب العليا، التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة والمزايا غير المشروعة، مما يؤدي إلى زيادة الفساد في المجتمع²⁰؛

- يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي²¹: مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية ومدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف ومدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

المطلب الثاني: الحكم الراشد: سوف يتم التطرق إلى مفهوم الحكم الراشد وأطرافه وكذا آلياته كالتالي:

أولاً: مفهوم الحكم الراشد: استخدم الحكم الراشد كمرادف للحكومة لدى البعض والذي ربما ينطوي على انعكاسات سلبية ومغلوبة²²؛ وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد على أنه " ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، وهو ينطوي على الكثير من الصفات منها المشاركة والشفافية والمساءلة، وهو فعال لتحقيق أفضل استخدام للموارد، ويضمن العدالة وسيادة القانون."

ثانياً: أطراف الحكم الراشد: وهي الأطراف الرئيسية المكونة للحكم الراشد:

1. **الدولة والمؤسسات الرسمية والسلطات المحلية:** رغم تعدد تعريفات الدولة، فيبدو أن الحد الأدنى للاتفاق هو على عناصر الدولة الثلاث: شعب وإقليم وسيادة، وفكرة السيادة تحدد علاقة الدولة بمواطنيها من ناحية، وحدود سيادتها الإقليمية وبالتالي استقلالها عن الدول الأخرى من ناحية أخرى²³. وعليه فالدولة: هي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات

الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمناً تركيب الدولة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية²⁴؛

2. **المجتمع المدني:** وهو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتواضع والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر، ولعل أهم ما يؤثر به المجتمع المدني في الحكم هو: التطوير ويعني تقوية قدرات الأفراد باتجاه الاستقلالية²⁵، التشريع للبنية الاجتماعية التحتية في المجال العام، بالإضافة إلى تسهيل التفاعل الاجتماعي والسياسي وتحريك الجماعات للمشاركة في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية²⁶؛

3. **القطاع الخاص:** لقد أصبحت معظم الدول تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتوفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة ومكافحة الفقر وكل هذه الأدوار التي يؤديها تصب في إطار إرساء أسس الحكم الراشد الذي يهدف إلى الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وتحقيق التنمية المستدامة²⁷.

ثالثاً: معايير الحكم الراشد: يتكون الحكم الراشد من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم، و الوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم⁽²⁸⁾، وعموماً يمكن تحديد أبرز آليات الحكم الراشد كالاتي:

- **الشفافية:** هي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، فهي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها⁽²⁹⁾.
- **المشاركة:** بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة⁽³⁰⁾، ويجب أن يكون لجميع الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة⁽³¹⁾.
- **حكم القانون (سيادة القانون):** بمعنى أن الجميع، حكماً و مسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون³²؛
- **المساءلة:** بمعنى أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومنتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء³³؛
- **الإجماع:** بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات⁽³⁴⁾؛
- **المساواة:** يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحاكمية الرشيدة، فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة⁽³⁵⁾؛
- **الكفاءة:** هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع⁽³⁶⁾؛
- **العدل:** والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة و المهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية؛
- **الرؤية الإستراتيجية:** حسب مفهوم الحاكمية الرشيدة، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية⁽³⁷⁾؛
- **اللامركزية:** إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى⁽³⁸⁾.

المبحث الثالث: إشكالية الحد من الفقر في ظل حكم لا يعتمد التوزيع العادل للمكاسب

المطلب الأول: علاقة الحكم الراشد بالحد من الفقر: ترتبط مشكلة الفقر ارتباطا وثيقا بالحكم، فإساءة استخدام السلطة أو ممارستها بطرق ضعيفة وغير لائقة تؤثر بالدرجة الأولى على أولئك الأقل قوة (الفقراء)، نظرا لمحدودية مواردهم وخياراتهم في الكثير من الأحيان، والحكم السيئ يعني أيضا التنازل عن تقديم الخدمات والمنافع لهذه الفئة التي هي في أمس الحاجة إليها، وفي وجوده تنحاز السياسات والبرامج والإنفاق نحو أصحاب المصالح القوية والنفوذ بعيدا عن الفقراء وتنعدم حقوق الملكية، والحماية، والخدمات القانونية للفقراء... وهكذا يولد سوء الحكم ويعزز من الفقر، ويفسد أيضا الجهود المبذولة للحد منه، لهذا فان تعزيز الحكم يعد شرطا أساسيا لتحسين حياة الفقراء³⁹.

أولاً: أسباب ربط الحد من الفقر بالحكم الراشد: جنبا إلى جنب مع مفهوم الحكم الراشد، أدرجت المؤسسات المانحة أيضا تفكير جديد بشأن الفقر والعلاقات بين هذين المتغيرين، وهي تدرك تماما أن الفقر هو مفهوم متعدد الأبعاد، وليس مقصورا على البعد الاقتصادي وحده، فإلى جانب انعدام الدخل الفقراء يعانون من نقص أو غياب كامل للخدمات والمرافق العامة وعدم المشاركة في القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، وبسبب هذا فالفقراء غالبا ما يشعرون بأنهم مستبعدون وعاجزون عندما تنتهك حقوقهم، ويستغلون من طرف الأثرياء وأصحاب النفوذ، هذا الأمر جعل البلدان المتقدمة ومؤسسات الإقراض تقر بأن الحكم الراشد شرط أساسي للحد من الفقر وذلك للأسباب التالية⁴⁰:

- تزايد إدراج رأس المال الاجتماعي والسياسي والثقافي في تحليل الفقر، ما انعكس على تزايد أهمية الحكم لما يتميز به من مبادئ خاصة بالمشاركة الواسعة (الشمولية)، والشرعية (حكم وسيادة القانون) والمساءلة؛

- الانتشار الواسع للفساد في البرامج التي تدعمها المؤسسات الدولية المانحة، ما جعل المعونات لا تحقق أهدافها في الكثير من الدول النامية، خاصة هدف التخفيض من أعداد الفقراء؛

- بدون الحكم الراشد، ومع ندرة الموارد المتاحة فإن الدول والحكومات غير قادرة على التقدم في مكافحة الفقر، وهذا غالبا ما يكون نتيجة لانعدام الشفافية، والفساد المستشري، والمنظومة القانونية غير المستقرة التي تعيق النمو الاقتصادي؛

- الحكم الراشد أمر ضروري لأن جميع جوانب الفقر يجب أن تنخفض، ولا يتم هذا فقط من خلال زيادة الدخل، ولكن أيضا من خلال التمكين وزيادة الفرص الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية للفقراء؛

- جودة الحكم تعزز الكفاءة الاقتصادية، وتقلل من تكاليف المعاملات، من خلال التطبيق الفعلي لسيادة القانون والشفافية في الحكومة.

ثانياً: إرساء مبادئ الحكم الراشد والحد من الفقر: في ظل سيادة الحكم الراشد، فإن أي خطة أو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر لا تشمل فقط على أوراق السياسة التي تنوي الحكومة تنفيذها حيال الفقر، ولكن أكثر من ذلك هو كيف يتم تنفيذ هذه الإستراتيجية وفقا لمبادئ الحكم الرشيد حتى تكون أكثر تحقيقا للنتائج المسطرة وفق البرامج والخطط الوطنية للحد من الفقر.

1. المشاركة الواسعة (الشمولية): فالمشاركة هي مبدأ أساسي لحقوق الإنسان وعملية المشاركة الفعالة هي عامل رئيسي في نجاح أي إستراتيجية للحد من الفقر⁴¹، كما تركز الدعائم التقليدية للحكومة المحلية على تعزيز القدرة من أعلى إلى أسفل في تقديم الخدمات وإدارتها، وتسمح هيكل الحكم المحلي باستجابة أكثر لاحتياجات الفقراء المحليين باعتمادها على التخطيط التشاركي وإدارة الطلب؛

2. سيادة القانون: يستوجب على هيكل الإدارة احترام سيادة القانون، فهو يشير إلى قضايا العدالة، وتسوية الصراعات، ومحاربة الإجرام، وإحلال السلام، والأمن وفض العنف الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وغيرها بالإضافة إلى ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا برأس المال القسري والاجتماعي والسياسي ومكونات الرفاه المتصلة بالأمن الشخصي، وسيادة القانون أمر ضروري، لأن الفقراء والفئات المحرومة غالبا ما يفتقرون إلى العدالة بسبب تكاليف المعاملات، وصعوبة الوصول إلى النظم الرسمية القانونية (المحاكم) التي تعد تكاليفها عالية بالنسبة لهم، وهو ما ينقص من احتمال دفاعهم عن أصولهم وأراضيهم، والحصول على حقوقهم⁴²؛

3. **المساءلة:** وتعني واجب المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية إعطاء إجابات وتفسيرات عن تصرفاتهم في العمل وتحمل مسؤولياتهم أمام المواطنين⁴³، وتبرير خياراتهم فيما يخص السياسات المنتهجة خاصة تلك المتعلقة بالإفناق، ومدى تحقيقها لأولويات وحاجيات المواطنين خاصة الفقراء منهم فهي إذا الضامن الأساسي للإدارة الجيدة لموارد الدولة، ما يعمل على توفير الفرصة للمواطنين بما فيهم الفقراء للاستفادة من الخدمات العمومية على أحسن وجه ممكن دون تمييز وبيروقراطية؛

4. **الشفافية:** إن التدفق الحر للمعلومات وانخفاض تكلفة الحصول عليها، وتوفرها في الوقت المناسب أمر هام في تسهيل وصول الفقراء إلى الخدمات العامة والاستفادة منها بشكل أفضل، كما أن توفير الشفافية في السياسات الحكومية خاصة تلك المتعلقة بالإفناق وبرامج التنمية مهم جدا، إذ يتيح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للدفاع عن حقوق الفقراء في حالة ما إذا كانت تلك السياسات لا تخدم مصلحتهم، ولا تستجيب لتطلعاتهم وأولوياتهم، ويمكن تعزيز الشفافية من خلال النشر المنتظم للمعلومات وكذلك من خلال تعزيز النقاشات وتبادل المعلومات بين المواطنين والمسؤولين وصانعي السياسات؛

5. **القدرة على التنبؤ:** حيث تشير إلى سيادة القانون والنتائج المحققة في المقام الأول من القوانين واللوائح والميزانيات التي ينبغي أن تكون واضحة ومعروفة سلفا وبشكل موحد، وتنفيذها بفعالية، والحد الأدنى من الكفاءة التقنية داخل السلطة القضائية ضروري لضمان القدرة على التنبؤ في العلاقات التجارية، ومن دون هذا قد تكون تكاليف المعاملات والصفقات مرتفعة ما يعمل على خنق النشاط الاقتصادي، مما ينجر عليه الزيادة في مستويات الفقر⁴⁴؛

6. **الاستجابة والتركيز:** أي استجابة المؤسسات العامة، حيث يكون الأفراد محورها، وتركيز جهودها على توفير الخدمات التي هم في أشد الحاجة إليها، هذا ما يؤدي بدوره إلى رضا المواطنين خاصة الفقراء منهم، مع التقليل من تحويل الموارد إلى السلع الأقل، وبالتالي يجب على المنظمات في القطاع العام أن يكون لديها إحساس واضح بالهدف، وتحمل المسؤولية وإلا فمن المرجح أن تبدد الطاقة والموارد على مجموعة من الأنشطة التي قد لا تكون ذات صلة مباشرة بأهدافها الأساسية.

الشكل رقم 01: الإطار المفاهيمي لعلاقة الحكم الراشد بالفقر



Source: Edmund attridge, S.nachuk, D.dung, op cit, p:03

ثالثا: **الحكم الراشد والتصدي لمخاوف الفقر من وجهة نظر البنك الدولي:** لقد حدد برنامج البنك الدولي لإدارة الحكم أربعة أهداف أساسية ينبغي تحقيقها للتصدي لمخاوف الفقر وتمثل في:

1. **بناء القدرات من خلال التمكين وتعزيز المشاركة:** فالمشاركة في العمليات السياسية والإدارية من المحتمل أن تمكن الفقراء من توجيه النقاش، والتأثير على السياسات، والأولويات في الميزانية وتصميم البرامج وكذا توفير الخدمات الأساسية للفقراء، فالدولة إذا كانت مهتمة بهذا فينبغي عليها أن تصمم آليات تمكن الفقراء من المشاركة وإسماع أصواتهم والتأثير في صنع القرارات المتعلقة بالخدمات الأساسية⁴⁵؛
2. **بناء القدرات من خلال تحسين الخدمات الأساسية:** يؤكد الفقراء على أهمية إتاحة الفرص المادية من خلال توفير الخدمات الأساسية، ويعني هذا توفير الوظائف، والائتمان، والطرق، والكهرباء، والأسواق اللازمة لبيع منتجاتهم، والمدارس، والمياه، ومرافق الصرف الصحي، والخدمات الصحية التي تستند إليها الحالة الصحية والمهارات البالغة الأهمية للعمل، والنمو الاقتصادي الشامل بالغ الأهمية لإتاحة الفرص،

ولتمكين الفقراء من خدمات أفضل لا بد من معالجة الممارسات التمييزية، وفرض رسوم أقل على الخدمات ذات الأولوية بالنسبة للفقراء أو إعفائها⁴⁶؛

3. **بناء القدرات من خلال توفير فرص الوصول للأسواق:** تلعب الدولة دورا محوريا في تحديد وتطبيق القواعد التي تحكم الوصول إلى الأسواق، والتي تحد من التمييز والإقصاء الاجتماعي الذي يقي الفقراء خارج سوق العمل، فالفقراء يتعرضون في كثير من الأحيان إلى مضايقات من قبل مفتشي الضرائب والمنظمين ومن أصحاب النفوذ والمسؤولين ورجال الأعمال، وإزالة هذه الحواجز يتطلب جهد كبير وطني ومحلي لمكافحة التمييز وتوسيع حرية الفقراء وفتح باب المشاركة لهم في المؤسسات التقليدية، وقد يحتاج هذا من الحكومات إجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية تهدف إلى تعميق الأسواق، وإعادة النزاهة للجان التفتيش والضرائب، والعمل بجدية على نشر المعلومات للفقراء عن إمكانية التوظيف، وملكية الأصول، والحصول على الائتمانات وغيرها؛

4. **بناء القدرات من خلال توفير الأمن من الصدمات الاقتصادية ومن الفساد والجريمة والعنف:** ويقصد بها تعزيز الأمن وتقليل تعرض الفقراء للظروف المعاكسة وذلك عن طريق تخفيض مخاطر هذا التعرض أو تقوية آلياتهم في مجارة هذه المخاطر، وعادة ما تتمثل في ضعف الاقتصاد الكلي الذي يؤثر على كافة الفعاليات الاقتصادية، ولكن مكلف أكثر بالنسبة للفقراء، كما يتضح من الضريبة التنالزية التي يفرضها التضخم، والعجز الموازي المصطنع، والنفقات المبالغ فيها على الصفقات العامة، والفساد، وحصيلة الضرائب سعر الصرف المضاعف، القيود التجارية التي تعمل على زيادة الفساد، بالإضافة إلى هذا ينبغي توفير الأمن من مخاطر التغيرات المناخية، والطقس القاسي وكذلك المرض والإعاقة وغيرها، والتي تعد هي الأخرى أسبابا رئيسية لزيادة تفشي ظاهرة الفقر⁴⁷.

المطلب الثاني: علاقة الفساد بالحد من الفقر: يعد الفساد عائقا في وجه تحقيق التنمية، فمن شأن تفاقم هذه الظاهرة أن تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام السلطات الدستورية وإعاقة البرامج الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر، حيث تشير الجهود المبذولة حاليا للحد من الفقر إلى أن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة لتنميتها.

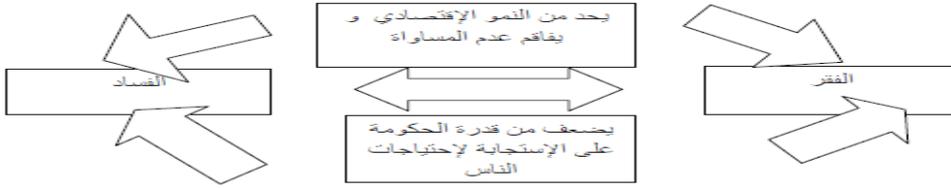
أولاً: علاقة الفساد بالفقر: الفقر لا يعني فقط انخفاض الدخل تحت مستوى معين، حيث يمثل الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتميز بسلسلة من العوامل المختلفة، يتضمن ذلك الحصول على الخدمات الأساسية⁴⁸ مثل (الصحة، والتعليم، والمرافق، وغيرها)، بالإضافة إلى الحقوق المدنية، والتمكين والتنمية البشرية، وتراعي الأهداف الإنمائية للألفية هذا المفهوم الأوسع للفقر وحقيقة أنه لا بد من تجاوز حدود مقاييس الدخل، وتعزز في وثقتها الأساسية المعروفة بقيم الحرية، والمساواة، والتضامن، وقبول الآخر، من أجل مواجهة تحديات التنمية للحد من الفقر، كما يتلعب الفساد أيضا السلع والنقود المقررة لمكافحة الفقر، حيث تحد هذه التسريبات من النمو الاقتصادي للدول بالإضافة إلى قلة مستويات الاستثمار وجهود مكافحة الفقر وغيرها من الجهود المتعلقة بتعزيز التنمية، وفي نفس الوقت تستنزف الرشاوى الصغيرة موارد الفقراء بإجبارهم على تقديمها للحصول على الحاجات الأساسية من السلع والخدمات والتي تعتبر مجانية طبقا للقانون كالخدمات الصحية، والتعليم، كما قد يلجأ الفقراء إلى الفساد كإستراتيجية للبقاء من أجل التغلب على الاستبعاد الذي يواجههم عند محاولة الذهاب إلى المدارس أو الحصول على وظيفة، أو شراء منزل، أو التصويت في الانتخابات أو مجرد المشاركة في مجتمعاتهم⁴⁹، ولمعالجة هذه العقبات يجب على السياسات والتدخلات التي تدعمها الحكومات والجهات المانحة أن تدمج المبادرات التي تعترف بالصلة بين الفقر وعدم المساواة والفساد⁵⁰:

✓ إن مكافحة الفقر والفساد يمكن أن تنجح وتستمر فقط عندما يتم معالجة الظاهرتين معا، ولاسيما في أشد البلدان فقرا؛

✓ تؤدي عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى تفاقم الفقر والفساد؛

✓ تكون استراتيجيات مكافحة الفساد من أجل الفقراء أكثر فعالية عندما تعزز الحقوق الأساسية للمواطنين.

الشكل رقم 02: علاقة الفساد بالفقر



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والتنمية " مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر"، نيويورك، ديسمبر 2008، ص: 15.

ثانيًا: أثر الفساد على الفقر: هناك اتفاق واسع على أن الفساد يؤثر على الفقراء بشكل كبير، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد وصفت الآثار من منظور اقتصادي واجتماعي وسياسي، ويضر الفساد بالفقراء في البلدان النامية على نحو غير متناسب، لأنه يؤثر على حياتهم اليومية بطرق مختلفة، ويميل إلى جعلها أكثر فقرًا، من خلال حرمانهم من نصيبهم العادل من الموارد الاقتصادية ومن الخدمات العامة الأساسية لأنهم غير قادرين على دفع الرشاوى، ويزيد من صعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل تلك المتعلقة بالصحة والغذاء والتعليم، ويخلق التمييز بين المجموعات المختلفة في المجتمع، ويغذي عدم المساواة والظلم، ويعرقل النمو، لذا فهو يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي⁵¹، وبالإضافة لآثار الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق التي تم التطرق إليها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي حتما ستعكس سلبيًا على الفقراء، يمكن إضافة بعض الآثار الأخرى المتمثلة في النقاط التالية⁵²:

✓ حصول الفقراء على أدنى مستوى من الخدمات الاجتماعية؛

✓ سوء إدارة الموارد العام، وتفادي استثمارات الهياكل الأساسية للمشاريع التي تساعد الفقراء؛

✓ واجه الفقراء لعبء ضريبي أثقل أو لخدمات أقل؛

✓ بيع الفقراء لمنتجاتهم الزراعية في ظروف غير مواتية وكذا شراء أصوات الفقراء؛

✓ تحويل المعونة الخاصة بالفقراء بعيدا عن المستهدفين؛

✓ الفساد يعرض حقوق ملكية الفقراء للخطر؛

ثالثًا: نموذج فهم أثر الفساد على الفقر: هناك نموذجان مفيدان في فهم أثر الفساد على الفقر يثبت كل منهما أن الفساد يفاقم ويزيد الفقر نتيجة عوامل معقدة و متداخلة تشمل عوامل اقتصادية وأخرى مرتبطة بالحكم الرشيد وهي⁵³:

1. **نموذج الاقتصاد:** يظهر نموذج الاقتصاد أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال تأثيره على عوامل النمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤثر بدوره على مستويات الفقر، فهو يحول الاستثمار الحكومي عن الخدمات القيمة بالنسبة للمجتمع، ويضعف فرص الحصول على الخدمات بما فيها خدمات البنية الأساسية ويقلل من جودتها، أضف إلى ذلك أن الفساد يسمح لبعض الفئات بأن تستفيد أكثر من غيرها من خلال تشويه السياسات و الأطر الاقتصادية و القانونية المتصلة بها، كما يجعل الفساد الأسر ذات الدخل المنخفض تنفق حصة كبيرة من دخلها على الرشوة تفوق الحصص التي تدفعها الأسر ذات الدخل المتوسط أو المرتفع،⁵⁴ و يقع عبء الفساد الصغير بشكل غير متناسب على الفقراء⁵⁵ كما يعوق الفساد تقدم نظام الضرائب و يزيد من عدم المساواة في الدخل و الثروة.

2. **نموذج الحكم:** أما نموذج الحكم فيؤكد أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال بسط نفوذه على مؤسسات الحكم، و التي تؤثر بدورها على مستويات الفقر فالفساد يقلل من قدرة الحكم، إذ أنه يضعف المؤسسات السياسية ومشاركة المواطنين ويقلل من جودة الخدمات

والبنية الحكومية ويقوض القدرة المؤسسية للحكومة على تقديم خدمات عامة عالية الجودة و يحول الاستثمار العام بعيدا عن تلبية المصلحة العامة و يجعله منصبا على مشروعات رؤوس الأموال و يضعف من الالتزام بأنظمة السلامة والصحة الأمر الذي يزيد الفقر سوءا.

المطلب الثالث: تبني نهج المشاركة لتنفيذ إستراتيجية الحد من الفقر

أولاً: إستراتيجية الحد من الفقر: إن إستراتيجية الحد من الفقر هي إطار للتنمية الوطنية عبر جميع القطاعات، يتم تصميمه وتنفيذه من قبل الحكومة الوطنية خصيصاً لمعالجة أسباب وأثر الفقر على الدولة، حتى في الدول ذات الدخل المرتفع، سيظل هناك مجموعات أو قطاعات من الفقراء تكون الإستراتيجية الوطنية فيها للحد من الفقر ضرورية تماماً كما في الدول الأفقر، ففي هاته الأخيرة تم تقديم استراتيجيات الحد من الفقر بداية كأحد المتطلبات التي يجب أن تستوفيها الدول التي تسعى وراء القروض الميسرة من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، حيث تعد ورقة إستراتيجية الحد من الفقر تبين فيها اقتصادها الكلي وسياساتها وخططها الاجتماعية، ويوجد حالياً توافق واسع بين جميع وكالات التنمية الرائدة في العالم بما فيها البنك الدولي حول المبادئ الأساسية التي يجب أن تركز إليها ورقة إستراتيجية الحد من الفقر⁵⁶ وهي:

- ✓ يجب أن تكون موجهة نحو النتائج، مع أهداف للحد من الفقر تكون ملموسة ويمكن رصدها؛
- ✓ يجب أن تكون شاملة وتدمج بين عناصر الاقتصاد الكلي، والعناصر الهيكلية، والقطاعية والاجتماعية؛
- ✓ يجب أن تكون ذات استمداد قطري، وتمثل إجماعاً للآراء بشأن أي الخطوات التي ينبغي اتخاذها؛
- ✓ يجب أن تكون تشاركية؛ على جميع الجهات المعنية - أصحاب المصلحة - المشاركة في صياغتها وتنفيذها؛
- ✓ يجب أن تكون قائمة على أساس الشراكة، بين الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى؛

✓ يجب أن تكون طويلة الأمد، مع التركيز على إصلاح المؤسسات وبناء القدرات علاوة على تحقيق أهداف على المدى الطويل

ثانياً: تبني نهج المشاركة لتنفيذ إستراتيجية الحد من الفقر: معظم البلدان النامية تدعي وجود المساواة في المشاركة وحقوق المواطنين، إلا أنها للأسف نادرا ما تطبق على الفقراء في الواقع العملي، وحتى تكون استراتيجيات مكافحة الفساد من أجل الفقراء فعالة، يجب أن ننظر عن كثب في السياق الأوسع الذي يحد من الفرص المتاحة لفقراء المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1. **المشاركة السياسية والمساءلة:** ربط حقوق الأفراد والمجتمعات المحلية المهمشة مع الحكومات الخاضعة للمساءلة هو أول خطوة أساسية لوضع إستراتيجية لمكافحة الفساد من أجل الفقراء، حيث تشكل سياسات بلد ما من خلال تفويض المواطنين السلطة لحكوماتهم للعمل نيابة عنهم، وتضمن هذه السياسات من خلال تعزيز المساءلة السياسية أن لا ينظر إلى الفقراء بوصفهم ضحايا بل أصحاب المصلحة في مكافحة الفساد، ما يثير تساؤلات بشأن كيفية معالجة الأطر الإنمائية الرئيسية بما فيها أوراق استراتيجيات الحد من الفقر، التي قد تعرضت لانتقادات لعدم كفاية مشاركة المواطنين والمساءلة⁵⁷، وحتى الآن فقد ظل الوصول إلى توافق في الآراء بشأن كيفية تعزيز هذه العناصر من خلال أطر التعاون من أجل التنمية بعيد المنال⁵⁸؛

2. **عدم المساواة الاقتصادية وإخفاقات السوق:** ينطوي تصميم إستراتيجية لمكافحة الفساد من أجل الفقراء على إدراك كيف يتكون الغنى والفقر وكيفية أن إساءة استخدام السلطة يسهل الفساد في القطاعين العام والخاص، فعندما يتفشى الفساد في الاقتصاد فإن الإخفاقات والتجاوزات غالبا ما ترجع إلى عدم المساواة التنظيمية وأطر مكافحة الفساد التي تستخدمها الحكومات والشركات؛

3. **الانشقاقات الاجتماعية والاستبعاد:** لا يتفق الاستبعاد الاجتماعي الذي يحد من وصول المواطنين إلى صنع القرارات السياسية والاقتصادية مع جهود مكافحة الفساد من أجل الفقراء، حيث يخالف تهميش مجموعة من المواطنين من المجتمع لمفهوم الحكم الصالح ونظريا ليس له مكان في المجتمعات الديمقراطية، لذا حذرت منظمة الشفافية الدولية بأن 'وجود نظام للأغنياء وآخر للفقراء

يؤدي إلى تمزيق المجتمعات المحلية⁵⁹، حيث أنه عندما ينتشر الفساد فإن هذه الانقسامات يمكن أن تصبح مصدرا للصراع مما يحصر الفقراء في حلقة من رفض الخضوع للحكومة وعدم المساواة والفساد⁶⁰؛

4. **يعني إتباع منهج شامل لمعالجة الفقر والفساد معا** أن السياسات يجب أن تبدأ من خلال تمكين الفقراء من مكافحة الفساد على قدم المساواة، ويترجم هذا إلى أن للفقراء الحق من حيث المبدأ بأن يكونوا أصحاب المصلحة والمستفيدين من استراتيجيات مكافحة الفساد وليس الضحايا الرئيسيين له مما يجعل هذه الجهود أكثر فعالية في مساعدة المواطنين في التغلب على التهميش والإفقار؛

5. **حتى يكون هناك تركيز للمبادرات من أجل الفقراء**، من المفيد استهداف دورة السياسة وعملية التنمية في الدولة، حيث يمكن قيام أنشطة محددة بالتركيز على كل خطوة من خطوات دورة السياسة العامة وتستمر من خلالها: **تحديد الأهداف أي العمل مع الفقراء للتعبير عن أولوياتهم في التنمية قبل أن يبدأ التخطيط؛ السياسة والتخطيط:** المشاركة في الفقر وتقييم الأثر الاجتماعي يمكن أن يكونا أداتان مفيدتان في هذه الخطوة، ويساعد ذلك ليشمل وجهات نظر الفقراء في تحديد أماكن السلامة والفجوات في صياغة مبادرات مكافحة الفساد التي يتم إدماجها في استراتيجية التنمية الوطنية، أي ضمان التعهدات بتمويل المواطنين الفقراء وأن يكون لهم مقعد على طاولة التخطيط؛ **التنفيذ:** يمكن تشكيل الهياكل المؤسسية، وخاصة على المستوى المحلي، لإضفاء صفة رسمية على أدوار المواطنين الفقراء في تنفيذ القرارات التي تؤثر في حياتهم؛ **الرصد:** يمكن أن تشمل التقنيات المتنوعة منخفضة التكلفة على استخدام بطاقات التقارير وتعيين أمناء للمظالم محليا/وقوميا لإشراك المواطنين، حيث تعتبر مشاركة المجتمع المدني في رسم خرائط الفساد ومراقبة الانتخابات هي الأخرى من الأنشطة القابلة للتطبيق؛ **الشراكة:** يتم العمل عن طريق الفقراء ومع الفقراء - وليس للفقراء، على كل خطوة من خطوات العملية أن تشجع على المشاركة وإشراك المجتمع المحلي لإظهار قوة وضرورة العمل الجماعي للمواطن؛ **اعتبار أطر التنمية وسيلة لتوفير فرص متكافئة لجميع المواطنين**، بصرف النظر عن الدخل أو العرق، أو الجنس، أو الدين، أو التعليم أو الأصل، يضمن مشاركة الفقراء في العمليات السياسية الإنمائية للدولة .

نتائج وتوصيات: من خلال ما تم التطرق إليه في ورقتنا البحثية يمكن القول أنه:

- إن عملية المشاركة الفعالة هي عامل رئيسي في نجاح أي إستراتيجية للحد من الفقر فهي تزيد من ملكية أصحاب المصلحة لعمليات التنمية ورقابتهم عليها وتساعد على ضمان أن تستجيب المداخلات لأوضاع الناس المراد استفادتهم منها؛
- كلما قلت الشفافية، وقلت الرقابة و اتبعت إجراءات غير موضوعية في التعيينات كلما زاد الفساد و ازداد معه الفقر، فالفقراء سوف لن تكون لهم الفرصة في ظل حكومة ضعيفة لا تمكنهم من المشاركة و المنافسة العادلة، وتطوير إمكانياتهم والعمل على تحسين مستواهم، فالحكومة الضعيفة سوف تحد من قدراتهم على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمهمهم، في ظل غياب الرقابة وما ينتج عنها من لوبيات الفساد؛

إن الحكم السليم هو الحكم الذي تدار من خلاله الموارد العامة وتحل المشاكل بفعالية وبطريقة تستجيب للاحتياجات الأساسية للمجتمع على أساس المشاركة.

الهوامش:

¹ عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 23.

² عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص: 20.

³ وائل فوزي عبد الباسط محمد، **دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر نموذج قياسي ودراسة مقارنة**، دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2008، ص:

4. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1990، ص: 41.
- ⁵ William J. Boumol, Economics: Principles and Policy, Sixth edition, 2003,P:276
- ⁶ اليسار سروع، الحكم الرشيد والتخفيف من حدة الفقر والمجتمع المدني، ورقة مقدمة ضمن اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، سلسلة دراسات مكافحة الفقر رقم 14، 11-13 نوفمبر 2001 بالقاهرة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص: 221.
- ⁷ فاتح عزام، التوجه الحقوقي في محاربة الفقر، الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان للشرق الأوسط، لبنان، 2006، ص: 02.
- ⁸ إخلاص عثمان عبد الله وآخرون، إستراتيجية مكافحة الفقر، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص: 21 من موقع الانترنت: <http://www.kantakji.com/fiqh/Economics.htm>
- ⁹ مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (UNDP) نيويورك 13 نوفمبر 1998، ص 09.
- ¹⁰ سمير التيزر، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقى، لبنان، 2009، ص 15.
- ¹¹ الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (UNDP)، ديسمبر 2008، ص 6_7.
- ¹² طواهر محمد التوهامي، منصوران سهيلة، تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي في البلاد النامية، ورقة مقدمة للملتقى العلمي الدولي السادس حول الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، يومي 09 و 10 ديسمبر 2006، ص: 05.
- ¹³ عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي، تجربة الاردن، ورقة مقدمة ضمن ندوة مكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2009، ص: 340.
- ¹⁴ سوزان روز آرمان، الفساد والاقتصاد العامي، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر الفساد وتحسين مبادرات النزاهة في الدول النامية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 24 و 25 أكتوبر 1997، باريس، ص 26:
- ¹⁵ برنامج المجتمع المدني العراقي، الدليل الإرشادي حول أدوات تشخيص الفساد الإداري، العراق، جوان 2006، على الموقع: www.adfusa.org/files/881_file_AC_Diagnostic_Tools_ARABIC.pdf
- ¹⁶ كيمبرلي آن إليوت: الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 2000، ص: 123.
- ¹⁷ المرجع نفسه، ص: 125.
- ¹⁸ مي فريد، الفساد: رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية، في باب الاقتصاد الدولي و البيئة، العدد 134، 2001، ص 225.
- ¹⁹ كيمبرلي آن إليوت، مرجع سابق، ص: 125.
- ²⁰ إنمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005/ 2006 ص: 179_180.
- ²¹ المرجع نفسه، ص 178.
- ²² زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضائيا وتطبيقات، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص: 07.
- ²³ حازم البلابي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، ط 1، 1998، ص: 20.
- ²⁴ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، آية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 36.
- ²⁵ جبريل محمد، عمر رحال، مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين، الحكم المحلي نموذجاً، مركز رام الله لدراسة حقوق الانسان، فلسطين، ص: 39.
- ²⁶ باسل البستاني، جلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص: 69.
- ²⁷ يوسف محمد، مدى ارتباط مفهوم الحكم الراشد بالقيم الديمقراطية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول الحكم الراشد والتنمية المستدامة، جمعية الاقتصاديين الجزائريين، جامعة الجزائر، 9-10 ديسمبر 2006، ص: 07.
- ²⁸ مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن- قراءات في تناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007، ص ص 18-19.
- ²⁹ المرجع السابق، ص: 20.
- ³⁰ بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، نقلا عن: <http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm>
- ³¹ ميلاط عبد الحفيظ، "الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي"، نقلا عن: <http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f4/topic-t1108.htm>
- ³² مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص: 20.
- ³³ مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص: 21.
- ³⁴ المرجع نفسه، ص: 21.
- ³⁵ المرجع نفسه، ص: 21.

³⁶ المرجع نفسه، ص: 21.

³⁷ المرجع نفسه، ص: ط: 21.

³⁸ مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

³⁹ N. Girishankar, and other , governance and Poverty reduction, discussion within the World Bank and from comments provided at PRSP workshops,2001,p p:2-3.

⁴⁰ Sudarno sumarto, Asep Suryahadi, Alex Arifianto, governance and poverty reduction: evidence from newly decentralized Indonesia, a paper from the SMERU research institute, with support from ausAid, the ford foundation, and DFID, march 2004, Indonesia, , p:04.

⁴¹ منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد 5 ، سبتمبر 2010 ، مصر، ص:15.

⁴² Regina Birner, Improving Governance to Eradicate Hunger and Poverty. 2020 Focus Brief on the World's Poor and Hungry People. Washington, DC: IFPRI, 2007, p:01.

⁴³ Edmund attridge, S.nachuk, D.dung, Ensuring Good Governance for Poverty Reduction, Localizing MDGs for Poverty Reduction in VietNam, 2002,p:06

⁴⁴ Pikay Richardson, Good Governance: The Challenge of Leadership in Africa, Nigeria institute of management, Nigeria, 2008, p:4

⁴⁵ برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2003 ، ص: 140.

⁴⁶ N. Girishankar, and other, op cit, p:07.

⁴⁷ ستيفن تايلر، إدارة الطلب على المياه، الفقر والعدالة، سلسلة تقارير بحوث الطلب على المياه، المبادرة الإقليمية لإدارة الطلب على المياه بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كندا، ديسمبر 2007 ، ص:07.

⁴⁸ Amartya Sen, Development as Freedom (Oxford, United Kingdom: Oxford University Press, 1999)

⁴⁹ M. Moore, "Signposts to More Effective States." Paper prepared for the Seventh Annual Global Development Conference. (St. Petersburg, Russia: Jan. 19-21, 2006)

⁵⁰ www.transparency.org

⁵¹ Walter Eberlei, Bettina Führmann, Fighting Poverty and Corruption Integrating the Fight Against Corruption into the PRS Process – Analysis and Recommendations for Development Cooperation, Deutsche Gesellschaft für , Eschborn 2004,p:6

⁵² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، ورقة مناقشة رقم 3 الفساد والحكم الرشيد، نيويورك ، 1997 ، ص ص 47

⁵³ CHET WYND ERIC, ETAL, CORRUPTION AND POVERTY : AREVIEW OF RECENT LITERATURE, january 2003, http://www.U4-no/pdf/?_FILE/DOCUMENT/LITERATURE/CORRUPTION-AND_POVERTY.PDF du 06.11.2008.

⁵⁴ IBID

⁵⁵ Pilapitiya, thusitha, the impact of corruption on the human rights based approach to development, UNDP, OSLO governance centre 2004, <http://www.UNDP.ORG/OSLOCENTRE/DOCOJ/THUSITHANFINAL/PDF DU 06.11.08>

⁵⁶ Paris declaration on aid effectiveness; ownership, harmonization, alignment, results and mutual accountability. Paris High Level Forum, 28 February–2 March 2005, www.oecd.org.

⁵⁷ W. Eberlei, "Accountability in Poverty Reduction Strategies: The Role of Empowerment and Participation", Social Development Papers: Participation and Civic Engagement (104). (Washington, DC: The World Bank, 2007).

⁵⁸ OECD, "Overview by the DAC Chair," In Development Co-operation Report. Vol.8(1), chapter 1(Paris, France: OECD, 2007).

⁵⁹ 4 Transparency International, Global Corruption Report. (Oxford, United Kingdom: Oxford University Press, 2007)